

تطور الخريطة السياسية الأفريقية

أ.د/ السعيد إبراهيم البدوي (*)

مقدمة:

الخريطة السياسية: لأي إقليم أو قارة هي نتاج للتفاعل بين الظروف الطبيعية والبشرية وتطور علاقات السكان مع الشعوب والقوي الأخرى سواء الداخلية أو الخارجية وذلك عبر فترة زمنية سواء أكانت طويلة أم قصيرة.

ويعتبر انتشار الإسلام في القارة، وتغلغل الاستعمار بها أهم حدثين تاريخيين مؤثران في الخريطة السياسية لأن كلاهما يكون منظومة متكاملة، وهناك عوامل تؤثر في هذه الخريطة وهي:

أولاً: العوامل الطبيعية:

- ١ - الموقع والعلاقات المكانية وأهمية أفريقيا بين قارات العالم.
- ٢ - التكوين الصخري وأثر ذلك على المعادن وبالتالي الاستعمار.
- ٣ - التضاريس وأثرها على عرقلة التوغل من الساحل إلى الداخل ثم الاستقرار واستعمار المناطق الملائمة بعد تعديل المناخ بواسطة التضاريس.
- ٤ - الحرارة وأثرها على الأمراض وعدم ملائمة ذلك للاستعمار الأوربي.
- ٥ - الأمطار وأثرها على الغابات والأمراض وأثر ذلك على عرقلة التغلغل الاستعماري في الداخل، ولكن من ناحية أخرى أثرها على نجاح زراعة بعض المحصولات الهامة وتصديرها للخارج.

(*) أستاذ متفرغ بقسم الجغرافيا معهد الدراسات والبحوث الإفريقية - جامعة القاهرة .

٦ - النبات الطبيعي (الغابات وأثرها علي سيادة الحشرات والأوبئة وبالتالي عرقلة التغلغل الاستعماري لفترة أربعة قرون.

٧ - الأنهار وأثرها علي الكشف الجغرافي وبالتالي كانت بمثابة الشرايين لدخول الاستعمار.

٨ - الصحراء الكبرى وأثرها علي تعطيل التقدم الاستعماري نحو الداخل.

ثانياً: العوامل البشرية:

■ الحضارات والممالك السائدة في القارة وأثرها علي مقاومة التدخل الأجنبي.

■ تجارة الرقيق وأثرها علي جذب أنظار القوي الاستعمارية للسيطرة علي مناطق القارة التي تأتي منها تجارة الرقيق خصوصاً من غرب أفريقيا، مع وجود متناقضة بين تجارة الرقيق وتحريمه من جانب بريطانيا نكاية في استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا، والقوي الاستعمارية اللاتينية في أمريكا اللاتينية.

■ الفكرة السائدة عن وحشية السكان الوطنيين الأفارقة وأكلهم لحوم البشر خصوصاً لحوم «البيض».

■ تناحر القبائل الأفريقية وعدم وجود سلطة مركزية قوية في أنحاء واسعة من القارة وأثر ذلك علي تشجيع الاستعمار.

■ الثروة المعدنية الضخمة للتصدير لأوروبا إبان الثورة الصناعية الكبرى في القرن ١٧، ١٨.

■ الثروة الزراعية وتشجيع الشركات الكبرى لإقامة المزارع الواسعة estates وزراعة المحصولات الهامة اللازمة للتصدير إلي أوروبا لإدارة المصانع الأوربية.

■ الصراع بين القوي الأوربية الكبرى في أوروبا وخارجها للسيطرة علي العالم.

والآن نستعرض الخريطة السياسية لأفريقيا عبر المراحل الزمنية المختلفة كالآتي:

فترة الاستعمار: في هذه الفترة كان يوجد نمطان للمجتمع الإفريقي:

الأول: قائم علي نظام القرابة.

الثاني: قائم علي نظام الزعامة.

وتتكون جماعة القرابة من هؤلاء الذكور الذين يُرجعون أصلهم إلي سلف مشترك. وتمتلك جماعة القرابة هذه أرضاً مشتركة بهدف خدمة المجموع، وعلي رئيس الجماعة أن يقدم أضحيات لهؤلاء الأسلاف من أجل خير الجماعة ورفاهيتها. أما في حالة تجمع مجموعة من جماعات القرابة هذه من أجل أغراض عامة مشتركة مثل الحرب فإن نظام الزعامة في هذه الحالة يظهر وينبثق. وقد تطور وازدهر نظام الزعامة والقبلية في الجزء الأكبر من أفريقيا الذي يسود فيها عنصر البانتو. وقد طورت هذه القبائل البانتوية المهاجرة المحاربة هذه النظم حتي حولتها من نظام جماعة القرابة إلي نظام إنشاء الدولة.

وفي هذه الفترة كانت توجد علاقات متبادلة واضحة بين القوانين التقليدية والعرف السائد والزراعة المتقلة والبيئة الطبيعية السائدة. وقد كانت الجهود المشتركة مطلوبة ولازمة لاجتثاث النبات الطبيعي تمهيداً للزراعة، وكذلك لبناء الأكواخ وإنشاء الدروب والممرات عبر الغابات. وكانت تناقش وتتخذ القرارات فيما يمكن أن نُطلق عليه الجمعية القبلية وذلك بواسطة الزعماء وكبار السن والمجلس نفسه كما كان يفعل قبائل الجرمان سكسون في المناقشات والمناظرات الشعبية، حيث كانت تناقش الأمور وتتخذ القرارات أيضاً.

ولقد كانت الحياة صعبة وشاقة في ذلك الوقت وكانت تستدعي الصراع المستمر والجهود المشتركة من أجل تأمين المجتمع ورفاهيته.

وقد كانت القوى الطبيعية أو الروحية المؤثرة في المجتمع القبلي غير مفهومة من الناحية الفعلية المنطقية بالنسبة لأفراد هذا المجتمع حيث أن الرموز المتمثلة في الأساطير والطقوس كان يتشبه بها إذا كان ذلك من أجل تقدم القبيلة وازدهارها ..

وكانت هذه القيم الأسطورية الروحية تعكس العناصر الطبيعية الأساسية مثل التربة، الأمطار، الأسرة والخصوبة، وقد كان لدي رئيس الجماعة علاقة روحية مع شعبة حيث أنه كان الحارس لأخلاقيات القبيلة الأصيلة التي تجسد وحدتها .

وحيث أن المجتمعات الأفريقية كانت تعتمد أساساً علي الاقتصاد الاكتفائي فإن الثروة لم تكن تتجمع أو تتكون علي شكل رأسمال تجاري، ولهذا فإن الحق في فرض الضرائب والجباية والعمل كان مظهراً أساسياً من قوة الزعيم. وربما كان من أهم السمات المميزة للدولة الأفريقية هو الحق في تشغيل القوة المنظمة في الأوقات الخطرة والعصيبة .

ومن الممكن أن يُساء استخدام هذه القوة في أيدي حاكم مستهتر حيث تُعتبر أداة قمع ولكنها في يد الحاكم العاقل تُستخدم من أجل خير الجماعة. ومع ذلك فقد كان من النادر أن يصبح حاكم الدولة الأفريقية أتوقراطياً إلي حد كبير، حيث أنه كانت توجد مجموعة من الضوابط والموانع للسلطة التي يتمتع بها، فقد كان الزعيم الأكبر يوكل المسؤولية للزعماء والأعيان وفقاً لنظام (هيراركي) أي نظام هرمي في الأقسام الإدارية الصغيرة، وإذا ما أصبح الزعيم الأكبر قوياً أكثر من اللازم وحاول استخدام السلطة التي في يده استخداماً سيئاً فإن الزعماء التابعين له سوف يخرجون عن طوعه، كذلك كانت توجد مجالس ومحاكم لمراجعة السلطة المركزية، وبما أن الزعيم لديه الحقوق فإن عليه واجبات أيضاً

لشعبه هي حمايته من التعدي عليه، وشرح وتفسير القوانين والعرف القبلي، كما أنه يتحمل مسؤولية رفاهية شعبه.

وتتباين المؤسسات السياسية تبايناً واضحاً في أنحاء القارة الأفريقية فقد نشأت وتطورت دول مفردة ومركبة خلال فترة طويلة علي سواحل شمال أفريقيا وفي وادي النيل، وفي نطاق السفانا. أما غرب أفريقيا فقد كان هناك تبايناً واضحاً بين المنظمات السياسية المفككة عند الأيبو Ibo وممالك اليوريا المركزية التي كان يحكمها الأوبا Oba وبين القبائل الوثنية المبعثرة في النطاق الأوسط، وتحالف شعوب الأكان Akan (أي التي تتحدث بلغة الأكان) (غانا) الذين كونوا اتحاد الأشانتي.

أما في شرق أفريقيا فقد كان هناك عديد من أنماط التنظيم السياسي، فالنيلوتيون لديهم شكل لا مركزي من الكيان السياسي بينما نجد انه بين مجتمع بانغو البحيرات تطور نظام متقدم تحت تأثير الغزوات الحامية.

أما في الجنوب أكثر من ذلك فإن البنيان القبلي الذي يرأسه زعيم يصبح أكثر قوة . وفي جنوب أفريقيا كان النظام السياسي مركزياً جداً، وذلك عن طريق زعيم أكبر يسيطر علي عدد من الجماعات عن طريق (هيراركية) من الزعماء والأعيان ، ونلاحظ أنه لدي مجموعة من القبائل نجد أن نظام الحرب ينبنى أساساً علي التحاق خصوصاً الزولو ولذلك كانت هذه المنطقة من المناطق الصعبة شديدة المراس التي لم يستطع الغزو الأوربي أن يسيطر عليها بسهولة. ويمكن أن نعطي بعض التفاصيل عن النظام السياسي عند الزولو، فتحت تأثير ونفوذ الشاكا والدجنان Shaka & Dignan توضع عشائر الزولو المختلفة علي أسس عسكرية، حيث أن الفرق العسكرية تحت الإشراف المباشر للزعيم الأكبر

وتعيش في تكتلات حول الكرول الأعظم Great Kraal ، ولهذا فإن عديداً من العشائر انصهرت في وطن الزولو الذي يرأسه الزعيم الأكبر وأصبحت تكن له الوفاء والإخلاص وفي سبيله تقدم الخدمة العسكرية والعمل والهدايا من الحبوب والبيرة والمواشي، وبالتالي فإن علي الزعيم أن يوفر لشعبه الغذاء ويقدم له المساعدة بكل سخاء. ويمارس الزعيم الأكبر مقاليد السلطة ويتبع له مباشرة الزعماء الذين يشرفون بدورهم علي الإندونا Indonas أو الزعماء الصغار. وأخيراً نجد أعيان الجماعات، وتعتبر العواصم الإقليمية مركز الحياة الاجتماعية، وتشكل الدولة بشكل واضح حياة السكان حيث أن الرجال يتجمعون حول الكرول الأعظم في حين أن النساء والفتيات يقمن بتربية المواشي وحبها. ويقوم الرجال بزراعة المحصولات بالإضافة أيضاً إلي تربية المواشي.

وقد كانت التخوم Frontiers ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات الأفريقية قبل مرحلة الاستعمار، إذ أنه بين الجماعات التي تعتمد علي الصيد والجمع مثل البشمن كانت تتجول في منطقة محدودة جداً ، وكان تعدي هذه الحدود صعباً ، حيث كان ينظر إلي الأجانب أو الغريباء نظرة الشك والريبة. إلا أنه بعد إنشاء الدول الكبيرة في داخل النطاق السوداني أصبح من الممكن للرحالة - مثل بن بطوطة - أن يتجولوا في مناطق واسعة عبر مثل هذه الحدود. وقد استطاع مكتشفوا أفريقيا في القرن التاسع عشر أن يعبروا قارة أفريقيا ولكن عن طريق الأدلاء الوطنيين وكذلك عن طريق موافقة السكان الذين يعبرون أراضيهم أو عن طريق استخدام وسائل فنية متقدمة، وفي بعض الأحيان كان يتم ذلك عن طريق استخدام القوة لتحقيق أغراض هؤلاء المكتشفين للقارة الأفريقية.

وجدير بنا هنا أن نذكر أنه قبل بداية الاستعمار الأوربي للقارة كانت توجد سلطنات إسلامية قوية وكذلك دول إسلامية قوية إلا أن القوة الاستعمارية الفاشمة استطاعت بفضل الحديد والنار أن تسيطر علي معظم القارة في فترة وجيزة نسبياً. فقد تأسست سلطنة في سنار بالسودان وتعرف باسم السلطنة الزرقاء أو (السوداء) وقد اتسع ملك الفونج من القرن ١٦ إلي الربع الأول من القرن ١٩ وامتد نفوذهم حتي الحبشة مكونين بذلك دولة قوية، وكان الفونج ورعاياهم من غير العرب يشجعون بعض رجال الدين المسلمين علي زيارة مملكتهم والاستقرار فيها، وعن طريق هؤلاء العلماء انتشر الإسلام علي نطاق واسع في هذه المنطقة. وقد امتدت مملكة الفونج في أوج قوتها من الشلال الثالث علي النيل النوبي شمالاً إلي النيل الأزرق جنوباً ومن البحر الأحمر شرقاً إلي كردفان غرباً.

وقد انتهت سيادة الفونج باستيلاء (محمد بن ابي لكيك كتمو) الذي توفي عام ١٧٧٦ علي السلطة وبدأت الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية بين الشعوب التي كانت منضوية تحت لواء هذه المملكة حتي غزا الاتراك العثمانيون بلادهم فسلموا لهم دون قتال.

كذلك تكونت مملكة دارفور في غرب السودان. وهذه المملكة كان يسكنها العنصر الزنجي ثم وفد شعب الداغو (وهو زنجي أيضاً) وسيطر علي البلاد في القرن ١٢ الميلادي ، ثم جاء قوم من (تونس) يدعون « التتجور» اختلطوا مع الداغو وتكون بذلك شعب الفور. وقد دخل الإسلام بحق إلي هذه المنطقة علي يد أحد ملوكها يدعي (سليمان سولو) وهو أول من أسلم من قبائل الفور الوثنيين. وسيطر هذا الملك علي مناطق واسعة في دارفور وكردفان ونشر الإسلام علي نطاق واسع ثم انتشر الإسلام غرباً إلي واداي وباجرمي والمناطق المجاورة لبحيرة تشاد.

وظلت هذه المملكة مستقلة استقلالاً ذاتياً رغم خضوعها الإسمي للعثمانيين حتى دخول الإنجليز إلى السودان في القرن الماضي.

كذلك تكونت سلطنات مختلفة في الحبشة أهمها دهلك وهي جزر في البحر الأحمر وعوان علي ساحل البحر الأحمر مقابل تهامة علي خليج عدن، ومقدشو أو (مقدشيو) علي المحيط الهندي وعدل علي حدود الحبشة. وشوا.. إلخ وقد كان هناك صراع مستمر بين الأحباش المسيحيين وهذه السلطنات الإسلامية حتي جاء البرتغال والطيان أخيراً.

وفي شمال أفريقيا تكونت الدول الإسلامية، وكذلك في غرب أفريقيا حيث تكونت مملكة غانا، وهي من أقدم ممالك غرب أفريقيا حيث خرجت جماعة من الشمال في حوالي القرن الثاني عشر الميلادي واتجهت جنوباً واستقرت مع شعوب المندي والسوننكي الزنجية. وسيطروا علي الأمور. وقامت بعدهم سيطرة السوننكي التي انتهت في القرن ١٣م، واتجهت هذه الجماعات «البيضاء» الشمالية إلي بلاد فوتاجالون وسيطروا عليها أيضاً بعد المصاهرة مع السكان الأصليين من التوكولور والولوف والسرير حتي استطاع التوكولور أن يتخلصوا منهم، وفي هذا الوقت كان هؤلاء «البيض» قد أصبحوا أفريقيين شكلاً ومضموناً وأصبحوا فيما بعد هم الفولاني fulani، وقد توسعت مملكة غانا تحت حكم السوننكي توسعاً كبيراً حتي بلغت بلاد المغرب شمالاً وتمبكتو شرقاً ومنابع نهر النيجر في الجنوب الشرقي ومنابع نهر السنغال في الجنوب والجنوب الغربي - وكانت هذه المملكة ذات أهمية كبيرة لأنها كانت ملتقى التجارة بين الشمال والجنوب. من الشمال الملح والنحاس والفواكة المجففة ومن الجنوب الذهب والعاج والرقيق. ويتم التبادل عن طريق التبادل الصامت. Silent Exchange وظلت هذه المملكة قائمة حتي قامت دول المرابطين في المغرب، حيث سقطت هذه المملكة علي يد أبي بكر بن عمر زعيم المرابطين.

كذلك قام الفولانيون الذين هاجروا من بلاد التكرور (التوكولور) بتكوين إمبراطورية في صوصو غرب إقليم مالي، وضم مناطق أخرى إليها ولكن سرعان ما تدهورت الإمبراطورية في القرن الثالث عشر.

ومن الممالك الهامة الإسلامية في غرب أفريقيا مملكة مالي التي كانت تضم خمسة أقاليم هي: مالي + صوص + غانة + تكرور + كوكو، وقد امتد نفوذ هذه المملكة إلى مناطق واسعة في القرن ١٣ م. وقد احتلت مالي مكانة غانة كأغني مركز تجاري في السودان وبدأ التجار قبل نهاية القرن ١٣. يزدون إليها من شمال أفريقيا وقيمون فيها.

وقد بلغت إمبراطورية مالي أوج قوتها في عهد منسى (معناها ملك) موسى في القرن الرابع عشر الذي استطاع أن يضم ولآته وتمبكتو وجوا، أي أن الدولة امتدت، من بلاد التكرور غرباً إلى وادى شرقاً ومن ولآته شمالاً إلى فوتاجالون جنوباً. ووصلت مالي إلى قمة مجدها السياسي والثقافي والاقتصادي وأصبحت تمثل كل التيارات الفكرية التي تعيش في السودان الغربي يوم ذاك.

وكانت صلة مالي بمصر والمغرب العربي قوية لدرجة كبيرة، وقد تنقل بن بطوطة في بلاد مالي في القرن ٤ م ووصف حالة الأمن والسلام وتمسكهم بالدين ومحافظتهم على الصلاة. وقد بدأت دولة مالي القوية في الاضمحلال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وفي منتصف القرن ١٧ أصبحت مملكة مالي مجرد دولة صغيرة ضمن إمبراطورية أخرى تطورت ووسطعت هي مملكة سنغاي التي ظلت قائمة حتى دخلتها قوات مراکش واستولت على مدنها حتى قامت إمارة البمبارا أخيراً بالاستيلاء عليها.

ومن الممالك الهامة أيضاً ممالك الهوسا التي قامت في شمال نيجيريا في القرن ١٣ م بعد دخول الإسلام إليهم، وفي نهاية القرن ١٨ م استطاع

عثمان دان فوديو تجميع هذه الممالك " متجهاً بها نحو نشر الإسلام وتخليصه من الشوائب التي لحقت به وكان اتجاهه صدى للدعوة الوهابية في الجزيرة العربية .

كذلك قامت سلطنة كانم وبّرنو في القرون الوسطى حتى القرن التاسع عشر حتى دخلها الجيش المصري تحت إمرة الزبير باشا بقيادة مولاه " المعبد رابع " ثم أخيراً دخلها الفرنسيون .

كذلك تكونت سلطنات في شرق أفريقيا أهمها سلطنة زنجبار التي ظلت موجودة حتى عام ١٩٦٥ وإن كانت بدأت سلطتها تضمحل بالتدريج من منطقة شرق أفريقيا التي كانت تسيطر عليها كلها في البداية حتى أصبحت منعزلة في جزيرة زنجبار فقط في أواخر أيامها ثم اتحدت زنجبار مع تنجانيقا أخيراً مكونة جمهورية تنزانيا .

بداية الاستعمار وسياسته في أفريقيا :

لم تتحدد الحدود الاستعمارية إلا في حوالى نهاية القرن التاسع عشر فقط وقد قسمت كل القارة بسرعة بين القوى الاستعمارية. وكما سبق أن أشرنا فإن الكشف والاستعمار الأوربي لأفريقيا بدأ بالبرتغاليين في غرب أفريقيا وأنجولا وموزمبيق والساحل الشرقى لأفريقيا في القرنين الخامس والسادس عشر. وتبع ذلك الهولنديون الذين استوطنوا منطقة الكيب في عام ١٦٥٢م ثم بعد ذلك تغفل الإنجليز والفرنسيين في أجزاء من غرب وشرق أفريقيا وكذلك أفريقيا الشمالية .

وقد أدى ظهور الألمان والبلجيك على مسرح القارة الأفريقية في نهاية القرن ١٩ إلى آحتدام الصراع والتكالب على المناطق الأفريقية من جانب القوى الأوربية وكان ذلك بالطبع دافعاً قوياً لتحديد مناطق أو مجالات الصراع والمنافسة بين نفوذ هذه القوى الأوربية .

وقبل هذه الفترة كان الاستغلال الأوربي لأفريقيا مقصوراً على الساحل بصفة شبه كلية، فيما عدا الأجزاء الجنوبية من القارة ، وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة جعلت الأوروبيين يحجمون عن التغلغل في أعماق القارة الأفريقية ، ولهذا فإن الجزء الأعظم من داخل أفريقيا لم يكن معروفاً لدى الأوروبيين حتى منتصف القرن التاسع عشر، وإن كانت بعض هذه المناطق الداخلية خصوصاً في شرق ووسط أفريقيا كانت معروفة للعرب القادمين من المحيط الهندي .

وكانت عملية تحديد الحدود سريعة جداً ، إذ في خلال عشرين عاماً (من حوالى ١٨٩٠-١٩١٠) كانت معظم حدود القارة الأفريقية قد رسمت في حين أن هذه العملية استغرقت عديداً من القرون في قارة أوربا مثلاً. وقد تحولت مناطق التخوم التي كانت تفصل في الماضي بين مناطق نفوذ القوى الأوربية المتصارعة إلى حدود ، بينما رسمت خطوط التقسيم الجديدة العديدة على الخرائط دون مراعاة لتوزيع السكان أو تجمعات القبائل .

وقد استطاع البريطانيون الذين تقدموا من الساحل إلى الداخل في غرب أفريقيا من مستعمرات ساحلية ضئيلة في غمبيا ، سيراليون ، ساحل الذهب ، دلتا النيجر ، واستطاعوا أن يضموا مساحات واسعة من نطاق السفانا في نيجريا وقد أصبحت معظم الأراضي الجديدة يطلق عليها اسم محميات . أما الفرنسيون الذين تقدموا نحو الداخل في غرب أفريقيا من منطقة السنغال شمال منطقة غابات غنيا فقد استطاعوا أن ينفذوا بسرعة إلى النطاق السوداني ، ففي خلال سنوات معدودة احتلوا مناطق واسعة في غرب أفريقيا والصحراء الكبرى ، وبذلك استطاعوا أن يجدوا لهم مواطني أقدام ساحلية في غنيا وساحل العاج وداهومى وكذلك باشر الألمان، هذه اللعبة الاستعمارية بقوة واستطاعوا أن يحتلوا توجولاند والكميرون في

غرب أفريقيا وشرق أفريقيا الألمانية وجنوب أفريقيا الألمانية . م وقد فُسر هذا التوسع الألماني على أنه تهديد للمستعمرات البريطانية والفرنسية في أفريقيا .

ولقد تكون (الموازيك) السياسي Political Mosaic في غرب أفريقيا بسرعة من المستعمرات والمحميات البريطانية التي تتزاحم على طول الساحل الغربي لإفريقيا بشكل ملفت للنظر Jostling each other ويقف وراء كل هذا نطاق من السفانا الذي سيطرت عليه فرنسا في ذلك الوقت .

ولقد أعطى الاتفاق الفرنسي البريطاني الذي عقد ١٨٠٨ - ١٨٩٩ السودان لبريطانيا، ولكن أفريقيا الشمالية والغربية و الاستوائية التي ضمتها فرنسا إليها كوت كتلة شاسعة مترامية الأطراف. أما في الكنفو فقد سيطر عليه الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا وحوله إلى دولة حرة شاسعة المساحة. أما في الشرق فكانت توجد أوغندا وشرق أفريقيا البريطانية اللتان كانتا تمثلان مجال نفوذ لبريطانيا في شرق أفريقيا، ولكن مما كان يهدد الاتصال بالمستعمرات البريطانية في أفريقيا الجنوبية شريحة وسطى هي أفريقيا الألمانية (تتجانيا) .

ولقد انهار الحلم البرتغالي بتكوين إمبراطورية عبر قارة أفريقيا بسبب تهديد سيسيل رودس " البريطاني المتجه إلى الشمال من جنوب أفريقيا وتكوين روديسيا الجنوبية والشمالية على جانبي نهر الزمبيزي. ولقد أدت الحروب التي قامت بين البوير والإنجليز والتي انتهت في عام ١٩٠٢ إلى تكوين ولايات جنوب أفريقيا تحت الإدارة البريطانية وأخيراً اتحدت هذه الولايات في دولة واحدة هي اتحاد جنوب أفريقيا وذلك عام ١٩١١ .

ويمكن أن نشير هنا إلى الخطوط العريضة بالنسبة لتاريخ تحديد الحدود الاستعمارية في أفريقيا . إذ أن. الحدود رسمت على عجل في

المؤتمر الأوربي الذي انعقد في نهاية القرن التاسع عشر (١٨٨٥/ ٨٤) وكانت هذه الحدود في الواقع تُعبر عن الحدود الموقته للاحتلال العسكري الذي كان موجوداً في ذلك الوقت ، كما كان الحال في نيجيريا ، أو كانت تعبر عن جهود المستكشفين ومندوبي الوكالات المختلفة، كشركة الهند الشرقية البريطانية ، الذين توغّلوا في القارة وأقنعوا الزعماء المحليين على توقيع معاهدات بمقتضاها تخضع المناطق التابعة لهؤلاء الزعماء للقوى الأوربية التي كانت وراء هؤلاء المستكشفين والمندوبين ، وقد ظهر هذا واضحاً في نياسالاند (مالاوي - الآن) وشرق أفريقيا . وكانت أطماع ألمانيا تمتد في المنطقة التي تمتد من جهة الشمال حتى نهر تانا في شرق أفريقيا ، وكان ذلك يرجع جزئياً إلى جهود : كارل بيترز " الذي كان يعمل كمندوب للحكومة الألمانية، ورغم معارضة كل من كيرك وجونستون البريطانيين وغيرهما لهذه الأطماع ، وكان جونستون قد أرسل إلى شرق إفريقيا كرئيس لبعثة التاريخ الطبيعي وحصل على امتياز من زعيم محلي تافيتا Taveta في شرق أفريقيا ، وكان هذا الامتياز هو الدليل الوحيد الواضح الذي يدعم مزاعم بريطانيا في الظهير الداخلي .

ومن الواضح أن الجزء الأعظم من الحدود السياسية في أفريقيا "حدود اصطناعية" وموضوعة على أساس فلكي أو رياضي . ويُعتبر هذا المظهر من مظاهر الأقطار التي أنشئت حديثاً . ومن أمثلة ذلك الحدود الموجودة بين الولايات المتحدة وكندا أو الحدود بين ولايات استراليا . وتعكس هذه الحدود الاصطناعية في أفريقيا الجهل بجغرافية أعماق القارة كما تعكس الاحتلال السريع من جانب القوى الاستعمارية للأجزاء الداخلية من أفريقيا وذلك بقصد الاستئثار بأكبر قدر ممكن من المطامع التي كانت تحاول هذه القوى الوصول إلى تحقيقها . كما أن المعلومات المتعلقة بتوزيع

موارد الثروة والسكان كانت ضئيلة فى ذلك الوقت ، ولذلك فقد رسمت
عديد من الحدود عبر مناطق ذات إمكانات طبيعية ضخمة ، كذلك يلاحظ
أن الحدود التى وضعت على أساس التضاريس لا تزيد عن ربع مجموع
الحدود الكلية، هذا فى حين أنه إذا ما قورنت بدولة مثل فرنسا نجد أن
التضاريس بها هي الأساسى والمعيار الأساسى فى هذه الحدود الفرنسية .
وتوجد مثل هذه الخطوط الفلكية التى تسير مع خطوط الطول والعرض
فى تلك المناطق غير المأهولة أو تلك التى تفتقر إلى مظاهر طبيعية واضحة
كما هو الحال فى الصحراء الكبرى أو صحراء كلهارى . وقد استخدمت
بعض هذه الخطوط الفلكية بالإضافة إلى التضاريس أو عوامل الاستغلال
البشرى ومن أمثلة ذلك الحدود بين توجو وغانا، وقد استخدمت المظاهر
التضاريسية- الجبال ، والأنهار ، وخطوط تقسيم المياه كحدود على أساس
أنه كان يمكن التعرف عليها بسهولة . وبالإضافة إلى ذلك فإن خطوط
تقسيم المياه غالباً ما استخدمت فى هذا الصدد، حيث أن كشف القرن
التاسع حاولت أن تحل مشكلات التصريف المائى الهامة فى القارة
الأفريقية وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت مشكلة التصريف المائى لكل
من النيل والنيجر وكانت من المشكلات الصعبة ، قد حُلَّت بقدر كبير فى
هذا الوقت .

كما أنه من الملاحظ أن عديداً من الحدود النهرية تعكس رغبة القوى
الاستعمارية أن تكون على اتصال مباشر بنهر ملاحى ، ومن أمثلة ذلك
الشريحة الضيقة التى أطلق عليها إصبع كابريفى " التى كانت تصل بين
جنوب أفريقيا الألمانية (سابقاً - نامبيا الآن) مع نهر الزمبيرى . كما أن
دولة الكنفو الحرة كانت على اتصال بالمحيط الأطلنطى عن طريق مصب
الكنفو برقبه ضئيلة للغاية ،، ومن هنا فإن أنجولا انفصلت عن إسفين

كابندا الذى يقع إلى الشمال من مصب نهر الكنفو ، وقد توصلت بلجيكا إلى هذه (الرقبة) التى تطل بها على المحيط الأطلنطى بعد مقاضات ومساومات متبادلة بينهما وبين البرتغال، وفى النهاية تنازلت بلجيكا عن منطقة تصل مساحتها ٣٠٠٠ كم ٢ من جنوب غرب الكنفو فى نظير مساحة لاتزيد عن ٣ كم ٢ وهى التى تمثل مصب نهر الكنفو على المحيط الأطلنطى، ولكنها كانت ذات أهمية قصوى لأنه بدونها يصبح حوض الكنفو جسماً هامداً دون رقبة يطل بها على المحيط ، الأمر الذى ينعكس على النواحي الاقتصادية والسياسية ، وكما يحدث عادة بالنسبة للدولة الداخلية التى لاتطل على بحار مفتوحة .

ومن الواضح أن الدول الأفريقية فى بداية القرن العشرين لم تتمُّ نمواً طبيعياً عضوياً من خلال جهود الشعوب الأفريقية نفسها ، وإنما نشأت هذه الدول بأحجامها وأشكالها من لاشئ، كما أن الحدود الخاصة لم تُحدّد وفقاً للمعايير الجغرافية الطبيعية والبشرية وإنما فُرضت على هؤلاء السكان الوطنيين .

وكثيراً ما ظهرت المشكلات بشكل واضح فيما بعد ، حيث تقطع هذه الحدود الاستعمارية حدود الجماعات البشرية والحدود اللغوية ، وتقسيم هذه الجماعات بين إدارات ودول مختلفة ويظهر هذه التناقض واضحاً فى منطقة غرب أفريقيا حيث تتعامد هذه الحدود السياسية على حدود النطاقات الطبيعية التى تسير من الغرب إلى الشرق سواء نطاقات المناخ أو النبات الطبيعى أو مناطق السكان ، حيث نجد أن حدود نيجيريا، داهومى ، توجو ، وغانا قد ظهرت فى مساحة شريحية ساحلية ضيقة لاتزيد إلا قليلاً عن مائة ميل فى الاتساع، وهناك أمثلة أخرى عديدة تتعارض فيها الحدود السياسية مع حدود الجماعات البشرية ، وربما يعتبر

من أكثر الأمثلة وضوحاً وشيوعاً شعب (إيفى) Ewe الذى قسمته الحدود السياسية بين غانا وتوجو . وتحدث حالة مماثلة بين جماعة النجونى Ngoni التى تقسم بين زمبابوى ومالاوى نتيجة لتحديد الحدود السياسية أو الصومال الذى قسم بين إدارات مختلفة هى : أثيوبيا ، الصومال الفرنسى، والصومال الإنجليزى والصومال الإيطالى وكينيا ، ولذلك نجد أن مشكلة الحدود الصومالية كانت ومازالت من أهم مشكلات الحدود فى القارة الأفريقية كلها ، إذا أن الصومال تطالب بضم جميع الصوماليين فى دولة واحدة .

وقد توارت بعض المشكلات الناجمة عن الحدود الاستعمارية بتأثير السياسات المتباينة التى أدخلتها القوى الاستعمارية المختلفة إلى القارة التى حاولت إقامة وحدات اقتصادية وسياسية قابلة للحياة فى الممتلكات التى كانت تابعة لها . فقد تطورت أقطار مثل نيجيريا والسنغال وغانا إلى وحدات مستقلة ، ونتيجة للكبرياء الوطنى الذى ظهر حديثاً بعد الاستقلال صممت هذه الوحدات السياسية على منع إجراء أى تغيير فى حدودها السياسية. هذا فى حين حدث العكس فى شرق أفريقيا حيث سار الاتجاه واضحاً فى أقطار هذه المنطقة نحو اتحاد تجمعته خدمات مشتركة أو سوق مشتركة يمكن أن ينتهى فى النهاية إلى كيان سياسى أكبر. كذلك حدث اتحاد قصير الأمد بين روديسيا (الشمالية والجنوبية) ونياسالاند (مالاوى الآن) ، ولكن هذا الاتحاد كان ذو طالع سئ فانهار بعد فترة قصيرة من قيامه ، وكذلك حدثت مشكلات فى شرق أفريقيا أطاحت بالأمل المرتقب .

وفى بعض المناطق لوحظ تأثير حاله الحروب أو غزوات الرقيق، وقد أدت هذه الظروف إلى خلل فى التركيب السكانى لبعض الجماعات الذين فقدوا فى هذه الحالة شخصياتهم الأصلية أو تسربوا إلى المناطق الوعرة

أو الغابات الكثيفة. ونلاحظ أنه في موانى القطاع الأوسط من نيجيريا توجد بقايا جماعات أرغمت على ترك أوطانها الأصلية ، وقد جمدت الحدود الاستعمارية التي وضعت هذه التحركات البشرية على نطاق القارة كلها . وفى بعض الحالات راعت الاتفاقات رغبة الزعماء الوطنيين الأقوياء مثل الزعيم موشيشى Mosheshe فى باسوتولاند بينما نجد جماعات أخرى أحتوت دون خسارة فى الوطن أو الناس مثل منطقة الهوسا أو أرض باروتسى B arotse Land كذلك كان لنفوذ القبائل تأثير واضحاً على رسم الحدود حيث انتشرت نفوذ قبلية (بوجندا) على أوغندا كلها نتيجة لتنظيمها السياسى القوى فى ذلك الوقت، وكذلك نجد أن الحدود كانت تسير مع اتجاهات كل قوة من القوة المسيطرة، فمثلاً بالنسبة للصومال تجد أن الحدود بين الصومال الفرنسى والبريطانى كانت القبائل الصومالية تعبرها لرعى الحيوانات وموارد مائهم بسبب موقف أثيوبيا المتعنت فى هذا المجال . ومن هنا نشأت مشاكل الحدود التى انعكست آثارها على النواحي الاقتصادية والسياسية كما سبق أن أشرنا، ومن أوضح الأمثلة على مشكلة (الأوجادين) أو الصومال الغربى بين أثيوبيا والصومال .

وكانت لكل من القوى الاستعمارية سياستها التى سارت عليها فى تصريف الأمور فى مستعمراتها التابعة لها . حيث كانت بريطانيا تتبع أسلوب " الحكم غير المباشر " فى معظم الأجزاء التى سيطرت عليها . سواء فى الشرق أو غرب أفريقيا، وهى بهذا كانت تُوكل للزعماء المحليين تصريف الأمور العادية ، هذا فى حين أنها كانت تهتم بالسياسية الخارجية والاقتصادية العامة ، وكانت تتبع فى هذا السبيل ضم العناصر الوطنية والزعماء المحليين واستيعابهم فى الجهاز الإدارى .

أما السياسية الفرنسية فكانت تقوم على طمس معالم الشخصية الأفريقية " والحكم المباشر " وذلك عن طريق أن تكون الإدارة فرنسية

خالصة ، كما كانت تمارس ما سُمى بسياسة " الاستيعاب أو التثريب " -As- similation وذلك بمحاولة امتصاص الثقافة الأفريقية وفرض ثقافة فرنسية بدلاً منها وكذلك كانت تتدخل الإدارة الفرنسية فى شتى المجالات ، ومن هنا كانت كثيراً ما تقابل هذه السياسة بالعنف المتبادل بين الطرفين الاستعماري والوطني . أما السياسة البلجيكية فقد تركزت على النواحي الاقتصادية حيث وجدت أن المناطق التى تخضع لها وهى " الكنفو " الديمقراطية " الآن" مساحة شاسعة وظروفها الطبيعية لا تشجع إدارتها من جانب بلجيكا ولذلك فقد فضلت بلجيكا أن تهتم بالنواحي الاقتصادية أولاً ثم تترك الحكم المحلى للزعماء المحليين خصوصاً وأنها وجدت أن منطقة كاتنجا «شاباً الآن» على وجه الخصوص تضم ثروات معدنية غنية. كما قامت الشركات أيضاً بزراعة مساحات واسعة من الغابة بالمحصولات النقدية.

أما السياسة البرتغالية فقد سارت فى نفس الطريق الذى سارت فيه فرنسا وحاولت أن تضم مستعمراتها فى أفريقيا إلى الدولة الأم ، وألا تجعل للأفريقيين أى دور فى الحكم هذا بجانب اهتمامها بالطبع بالنواحي الاقتصادية .

كذلك نجد أنه بعد أن دخل اتحاد جنوب أفريقيا ضمن السيطرة البريطانية بدأت سياسة التفرقة العنصرية من جانب البيض ضد السود والملونين . فالبيض يتكونون من الهولنديين الذين كانوا من أول العناصر التى استقرت فى هذه المنطقة وقد اختلط بعضهم بالسكان المحليين وسيطروا على مناطق واسعة (البوير) ثم جاء بعد ذلك الإنجليز فبدأت حرب البوير بينهما .

كذلك جاءت عناصر آسيوية من الهند وباكستان واختلطوا بالسكان المحليين ومن هنا نشأت ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - البيض من أصل إنجيلزى وهولندى.

٢ - الملونون من أصل افريقى وأجنبى (آسيوى).

٣ - السود الإفريقيون الذين يكونون العناصر الأصلية من السكان (الزنج).

وبدأت سياسة التفرقة العنصرية تمارس ضد الملونيين والسود من جانب العناصر البيضاء رغم أن هذه العناصر الأخيرة لا يزيد عددها على خمسة ملايين في كمقابل حوالى ٣٠ مليون أسود وملون . وأصبحت سياسة رسمية من جانب الدولة خصوصاً بعد إعلان جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٦١ ، حيث خصصت مناطق للسود والملونين ومرافق معينة على أساس أنه ينبغي أن يسير كل عنصر فى طريق مستقل عن الآخر ، هذا بعد أن سيطر البيض على أجود المناطق وأكثرها ملاءمة للاستقرار البشرى والإنتاج الاقتصادى.

أفريقيا المستقلة :

سبق أن أشرنا أن بداية الاستعمار فى أفريقيا كانت متأخرة إلى حد كبير عن غيرها من القارات حيث أن الاستعمار وصل إلى آسيا فى القرن ١٥ ، ١٦ ، ١٧ هذا فى حين أنه وصل إلى أفريقيا فى القرن التاسع عشر وكما أشرنا أيضاً فإن الاستعمار بدأ فى أفريقيا بالمرحلة الساحلية خلال الفترة التى كان يركز فيها على آسيا وهى فترة القرون ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ثم بدأ فى الدخول إلى أعماق القارة فى القرن ١٩ ، ٢٠ وكان بداية يركز على استنزاف البشر ثم الاستغلال الاقتصادى . ثم أخيراً بعد الاستقلال جاء ما أطلق عليه اسم الاستعمار الجديد وهو السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث تصبح هذه الدول المستقلة وكأنها لم تستقل وإنما تصبح معتمدة تماماً على الدول المستعمرة (المتروبوليتانية).

ورغم التأخر فى استعمار القارة إلا أن هذا الاستعمار عندما بدأ فيها بدأ بداية كاسحة فى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ ففى خلال هذه الفترة القصيرة قسمت القارة بين القوى الاستعمارية ، حيث أن المساحة المستقلة من القارة فى عام ١٨٧٥ كانت حوالى ٩٥٪ وما أن جاء القرن العشرين حتى بدأت هذه المساحة تتضاءل بشكل واضح ففى عام ١٩١٠ أصبحت النسبة حوالى ٨٪ فقط من المساحة الكلية للقارة وكانت هذه المساحة هى ليبيريا وأثيوبيا فى حين أن بقية القارة أصبحت مستعمرات خاضعة للقوى الأوربية.

وكما أن الاستعمار فى أفريقيا كان متأخراً ولكنه كان خاطفاً سريعاً فإنه أيضاً لم يستمر فترة طويلة كتلك الفترة التى مكثها فى آسيا أو أمريكا اللاتينية إذ أنه ما إن جاء عام ١٩٦٠ حتى كان الطوفان التحريرى الأفريقى قد بدأ يكتسح أمامه ركائز الاستعمار الأوربى . ففى هذا العام استقلت دول كثيرة داخل القارة وخصوصاً دول غرب أفريقيا ، سواء أفريقيا الاستوائية الفرنسية (موريتانيا + مالى + فولتا العليا بوركينا فاسو الآن + ساحل العاج + توجو + داهومى بنين الآن + الكمرور + الصومال + جابون + الكنفو (برازا + ملاجاش + الكنفو ليوبولدفيل الديموقراطى الآن + أفريقيا الوسطى + تشاد + النيجر) . أى أكثر من دولة كل شهر من هذا العام لذلك يعتبر هذا العام عام التحرير الإفريقى.

وكانت كل من غينيا (١٩٥٨)، والمغرب (١٩٥٦) وتونس (١٩٥٦) وليبيا (١٩٥١) ، مصر (١٩٥٦-١٩٢٢)، السودان (١٩٥٦)، أثيوبيا وليبيريا (١٨٤٧) وغانا (١٩٥٧)، قد حصلت على الاستقلال ثم تبع ذلك انتشار موجة الاستقلال فى جميع أنحاء القارة حيث استقلت فى عام ١٩٦١ سيراليون وتجانيقا وجنوب أفريقيا وفى عام ١٩٦٢ استقلت أوغندا ورواندا، بورندى

والجزائر وفي عام ١٩٦٣ استقلت كينيا وزنجبار وفي عام ١٩٦٤ استقلت زامبيا ومالاوي وفي عام ١٩٦٥ استقلت غمبيا (البريطانية سابقاً) وفي عام ١٩٦٨ استقلت سوازي لاند وغينيا الاستوائية (سابقاً ريوموني) وفي عام ١٩٧٣ استقلت غينيا بيساو (البرتغالية سابقاً) بعد أن حررت حركة التحرير الوطنية أربعة أخماس المساحة ثم اعترفت الأمم المتحدة بهذا الاستقلال . وفي عام ١٩٧٤ ظلت حركة التحرير الوطنية الأفريقية في كل من أنجولا وموزمبيق على أشدها حتى بدأت الحكومة البرتغالية الجديدة التي أطاحت بحكم «سالازار» الديكتاتوري « في تفهم الأوضاع الجديدة وبدأت في المفاوضات مع الحركة الوطنية واتفقا على تسليم السلطة للوطنيين في منتصف عام ١٩٧٥ بعد تكوين حكومة انتقالية ، وكان هذا الإذعان من جانب الحكومة البرتغالية اعترافاً بالأمر الواقع خصوصاً بعد أن كبدت حركة الثوار الجيش البرتغالي نفقات باهظة وأرواح كثيرة . وإذ كانت حكومة لشبونة تدفع سنوياً ٦٥٠ مليون جنيه إسترليني كتكاليف لوجود ١٥٠ ألف جندي برتغالي .

وبذلك تكون قارة أفريقيا قد حصلت على استقلالها الكامل في غضون حوالي عقدين من الزمان ولم يتبق في القارة سوى جنوب غرب أفريقيا (نامبيا) الخاضعة لجمهورية جنوب أفريقيا بدون استقلال ولكنها لحقت بالركب أخيراً واستقلت أيضاً ، ورغم أن أسبانيا قد انسحبت من منطقة الصحراء المغربية (ريودورو = نهر الذهب) إلا أن هذا الانسحاب دون وجود اتفاق مسبق خلق مشكلة كبيرة أمام الدول الأفريقية ، إذ بعد الانسحاب سارعت المغرب بالسيطرة على الجزء الأعظم من هذه المنطقة الصحراوية ، تاركة جزءاً منها لموريتانيا . التي تخلت عنه بعد ذلك حيث تذكر المغرب أن الإرث التاريخي يخول لها أن تسيطر على هذه المنطقة ،

ولكن سرعان ما ظهر عنصر جديد وهم سكان الصحراء أنفسهم الذين طالبوا بالاستقلال التام ورفضوا سيطرة المغرب على المنطقة ، وقد ساعدهم على ذلك الجزائر بسبب الخلاف القديم مع المغرب على مشكلة الحدود بينهما (تندوف) ومدتهم بالسلاح ، وتطورت القضية بين المغرب من جانب «البوليساريو» الجبهة الوطنية لمنطقة الصحراء) حتى مرحلة الحرب الشاملة بينهما ، وعرضت القضية على محكمة العدل الدولية ، وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية لدرجة أن حوالى ثلاثين دولة أفريقية اعترفت بمنظمة البوليساريو الأمر الذى دفع المغرب للانسحاب من مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٤ . وانسحبت معها أيضاً زائير من المؤتمر ، ويعتبر هذا انتصاراً سياسياً للبوليساريو ، ومعها الجزائر . وإن كانت المنظمة قد تجاوزت هذا الموقف فى مؤتمر القمة وسارعت يبحث الموضوعات الأساسية الخطيرة التى تجابه القارة وأهمها قضية الجفاف والتخلف الاقتصادى فى القارة .

وقد ظهرت مشكلة التفرقة العنصرية فى روديسيا الجنوبية سابقاً (زمبابوى) التى كانت مستعمرة بريطانية ثم استقلت من جانب واحد عن بريطانيا أى أن البيض هم الذين أعلنوا استقلالها واستحوذوا على السلطة لصالحهم دون الأغلبية الأفريقية ، ولكن حركة التحرير الأفريقى فى (زمبابوى - ممثلة فى حزبى زانو وزابو) قامت لتتاضل ضد هذه الحكومة العنصرية مطالبين بنصيبهم فى السلطة خصوصاً وأن عدد الأوربيين البيض هنا كان لا يزيد عن ٣٠٠ ألف شخص فى مقابل حوالى ٥ مليون أفريقى فى ذلك الوقت ، ولكن بوادر استقلال كل من موزمبيق وأنجولا أقلقت الحكومة العنصرية فى روديسيا وبدأت تفكر من جديد فى التقرب إلى الحركة الوطنية الأفريقية حيث أطلقت فى ديسمبر عام ١٩٧٤ جميع

المعتقلين السياسيين وبدأ الحوار مع الوطنيين وانتهى الأمر باستقلال روديسيا تحت اسم زمبابوى وسيطرة الوطنيين .

ولكن ظلت مشكلة التفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وهذه المشكلة أخذت مستوى عالمى من الاستياء وأصبحت الحكومة العنصرية فى هذه الدولة معزولة عن المجتمع الدولى . نتيجة لسياستها العنصرية البغيضة . وقد تراجعت حكومة البيض عن هذه السياسة وأطلقت سراح الزعيم نلسون مانديلا بعد ٢٧ عاماً قضاها فى السجن فى عام ١٩٩٣ أما مشكلة ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) التى كانت مستعمرة ألمانية سابقة ثم بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية عهد إلى جنوب أفريقيا بالإشراف عليها حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للحكم الذاتى ولكن جنوب أفريقيا طمعت فيها وادعت أنها تابعة لها رغم الموقف الدولى الذى يشجب هذه السياسة، وعرضت المشكلة على مستوى الأمم المتحدة ، وشكلت لجان عدة للبت فى هذا الموضوع وجرت مفاوضات بين جنوب أفريقيا وأنجولا لمنح ناميبيا الاستقلال مقابل سحب القوات الكوبية من أنجولا وانتهى الأمر فعلاً باستقلال ناميبيا .

وقد استقل الصومال الفرنسى ، وهو جيب صغير يقع حول ميناء جيبوتى ، وقد تأخر استقلال هذا الإقليم لأسباب خاصة بالخلاف الناشب بين الصومال وأثيوبيا ومطالبة كل منهما بهذا الجيب ، وكذلك لتعدد العناصر الموجودة فى هذا الجيب الأمر الذى لم يجعل الفكرة الوطنية تتبلور بشكل واضح إلا أخيراً وقد سميت جمهورية جيبوتى العربية الإسلامية وأصبحت عضواً فى جامعة الدول العربية .

الخلاصة

ويتضح من العرض السابق أن جبهة الاستعمار تراجعت ناحية الجنوب باستمرار بمعنى أن حركة التحرير كانت قادمة من الشمال ، كذلك يلاحظ أن الاستعمار الاستيطاني هو الذي تشبث بمواقعه إلى آخر لحظة . رأينا ذلك في جنوب أفريقيا وناميبيا التي كانت خاضعة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا . وكما سبق أن أشرنا فإن هذا الاستعمار الاستيطاني كان متركزاً فى المناطق الملائمة من الناحية المناخية سواء أكان ذلك بسبب العامل الفلكى أو بسبب إرتفاع التضاريسى فى روديسيا كان يعيش كما ذكرنا حوالى ٣٠٠ ألف ، وفى جنوب أفريقيا حوالى ٥ مليون نسمة وفى موزمبيق حوالى ٧٠ ألف ، وفى أنجولا حوالى ١٧٥ ألف ، وفى جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) حوالى ٧٥ ألف .

والواضح أنه منذ عام ١٩٦٥ كان الاستعمار فى أفريقيا على وشك الانتهاء إذ لم يتبق فى هذا الوقت إلا أسافين باستثناء أفريقيا البرتغالية فى أنجولا وموزمبيق والصحراء الأسبانية .

ويتضح أنه بجانب أن التراجع الاستعماري كان يتقهقر من الشمال إلى الجنوب ، وكان كذلك يتقلص من الداخل نحو الخارج من صلب القارة إلى أطرافها وهوامشها . فكأن مراحل الوثوب إلى القارة هي أيضاً مراحل الوثوب خارج القارة . وبهذه الطريقة انقضت الإمبراطوريات الكبرى مبكراً مثل بريطانيا وفرنسا فى حين أن الإمبراطوريات الصغرى ظلت تحاول حتى النهاية تشبث بمواقعها مثل البرتغال ، أسبانيا ، ولكن كان حكم التاريخ أقوى من أى حكم فانهارت قلاعها سريعاً أمام الزحف التحريري الأفريقي ، وأصبحت أفريقيا الآن حرة مستقلة ، ترفع أعلام النصر السياسى ، وإن كانت تعاني من مشكلات التنمية الاقتصادية التي تمثل التحدى الحقيقى أمام هذه الدول .

وبعد هذا المسار مع الاستعمار وتاريخه استقلت الدول الأفريقية ولكن ظهرت بعد الاستقلال ظاهرات شاذة فى الجغرافيا السياسية للقارة أهمها:

١ - امتلأت القارة بالدول الأصطناعية التى لا تعتمد على أسس جغرافية أو اقتصادية مثل :

غمبيا وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية والصومال الفرنسى سابقاً (جيبوتى الآن).

٢ - التفتت السياسى خصوصاً فى غرب القارة أو البلقنة السياسية حيث الدول القزمية المشار إليها فى (١).

٣ - ضآلة سكان كثير من الوحدات السياسية مع مساحتها الشاسعة مثل ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وموريتانيا.

٤ - دول داخلية حبيسة لها مشاكلها الاقتصادية والسياسية مثل : أوغندا، زامبيا ، النيجر ، تشاد ، مالى ، زمبابوى ، أفريقيا الوسطى ، الكنفو الشعبى (براز اقبل) فولتا العليا (بوركينا فاسو) ، رواندا ، بوروندى ، أثيوبيا ، ليسوتو + بتسوانا + سوازى .

٥ - دول أسافين أو جيوب ساحلية ليس لها مقومات الدولة مثل ما جاء فى (١) .

٦ - مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا انتهت منذ عام ١٩٩٤ ولكن جذورها ما زالت باقية.

٧ - مشكلات الحدود بين الدول.

ونتيجة لهذه الظاهرات السياسية غير الطبيعية وجدنا المشكلات السياسية والانقلابات العسكرية المستمرة خصوصاً فى غرب القارة حيث أنه بعد الاستقلال أصبحت هذه الحدود السياسية ذات ولاء قومى من جانب الإفريقيين وبالتالي تكريس هذه الأوضاع الشاذة ، وكان أهم انقلاب

هو ما حدث في نيجريا في سنة ١٩٨٤ ثم تالت بعد ذلك انقلابات كثيرة وحروب أهلية متعددة مازلت قائمة حتى الآن .

ولكن في نفس الوقت فإن الأفريقيين بدأوا في التفكير في إقامة اتحادات أو تجمعات إقليمية لكي يتغلبوا على الصعاب السياسية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار ، ففي غرب أفريقيا تالت الاتحادات نجح بعضها وفشل البعض الآخر :

١ - اتحاد مالي بين السودان الفرنسي (مالي الآن) والسنگال عام ١٩٥٩ ولكنه فشل بخروج السنغال .

٢ - دول الوفاق Entete بين فولتا العليا + داهومي + ساحل العاج + النيجر عام ١٩٥٩ بحيث تظل كل دولة فيه محتفظة بشخصيتها الدولية وتتوحد في النظم السياسية والاقتصادية وتدخل جميعها في اتحاد جمركي .

٣ - اتحاد جمركي بين جمهوريات أفريقيا الاستوائية الفرنسية (سابقاً) = تشاد + أفريقيا الوسطى + الكنفو (برازا) + جابون عام ١٩٥٩ أيضاً .

٤ - اتحاد فيدرالي بين غانا وغانيا عام ١٩٥٩ تحتفظ كل منهما باستقلالها وكانت ليبيريا طرفاً في هذا الاتحاد في بدايته ولكنها خرجت منه ، ولكن حلت مالي محلها عام ١٩٦١ . ثم خرجت منه مرة أخرى .

٥ - وأخيراً قامت منظمة التعاون الاقتصادي بين دول غرب أفريقيا تحت اسم إكواس Ecowas .

٦ - قيام تجمع كوميسا لدول وسط وشرق وشمال أفريقيا .

٧ - قيام تجمع الساحل والصحراء .

٨ - أما في وسط أفريقيا فقد تكون اتحاد بهذا الاسم يضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسا لاند (مالاوي) في عام ١٩٥٣ ثم ما لبث أن

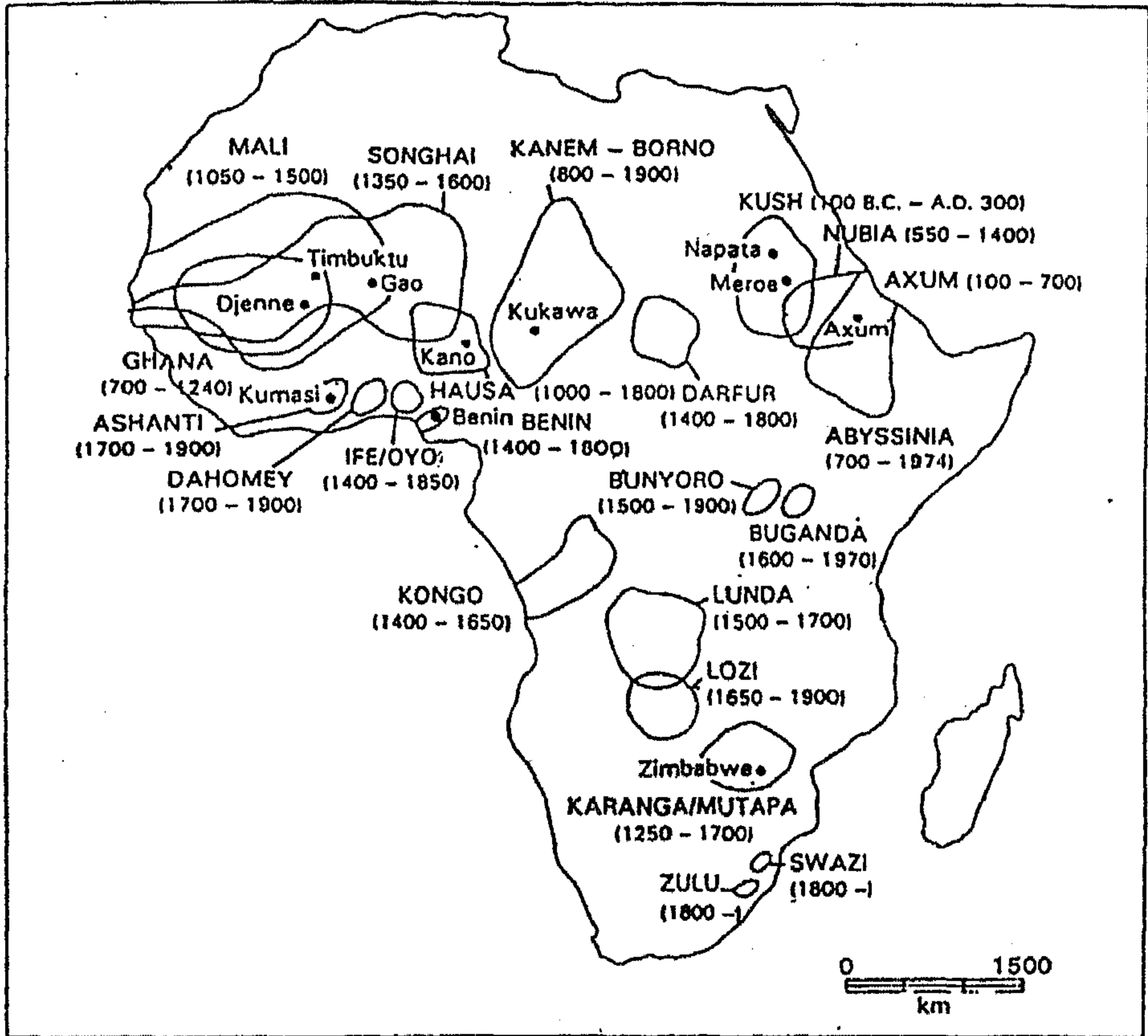
انهار فى عام ١٩٦٣ نتيجة لاستحواذ روديسيا الجنوبية (الأقلية البيضاء) على أهم مزايا الاتحاد.

٩ - وفى شرق أفريقيا حاولت بريطانيا إقامة اتحاد بين أوغندا وتنجانيقا وكينيا وأنشأت لجنة عليا للخدمات المشتركة ورغم المشكلات المختلفة التى طرأت بعد تكوين هذا الاتحاد فقد ظل قائماً على شكل الخدمات المشتركة وأخيراً ظهرت المشكلات التى حدثت من نشاطه ثم انهياره.

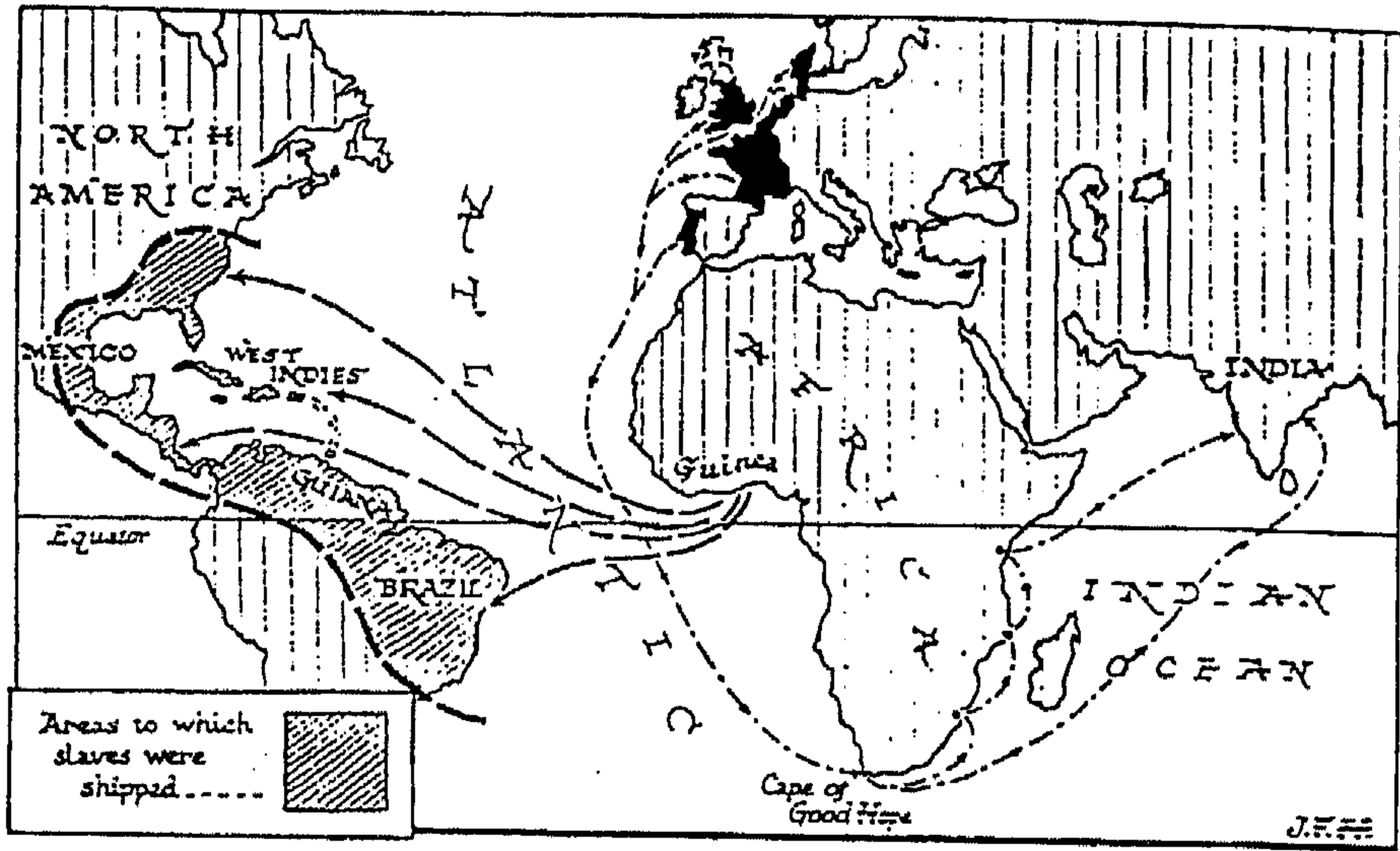
١٠ - وأخيراً وبعد هذه المحاولات المتعددة تكونت منظمة الوحدة الأفريقية ومقرها أديس أبابا فى مايو عام ١٩٦٣ وتكونت داخلها هيئات تمارس اختصاصها فى سبيل رفعة القارة الأفريقية وتقدمها ، ورغم المشكلات السياسية والاقتصادية التى تجابه هذه المنظمة إلا أنها صامدة واضعة نصب أعينها الاحتفاظ بوحدة القارة مهما كانت المشكلات وأخيراً قام الاتحاد الأفريقى حلفاً لها فى عام ٢٠٠٢ بمبادرة من الجماهيرية الليبية ليخلف المنظمة .

السوق الأفريقية المشتركة :-

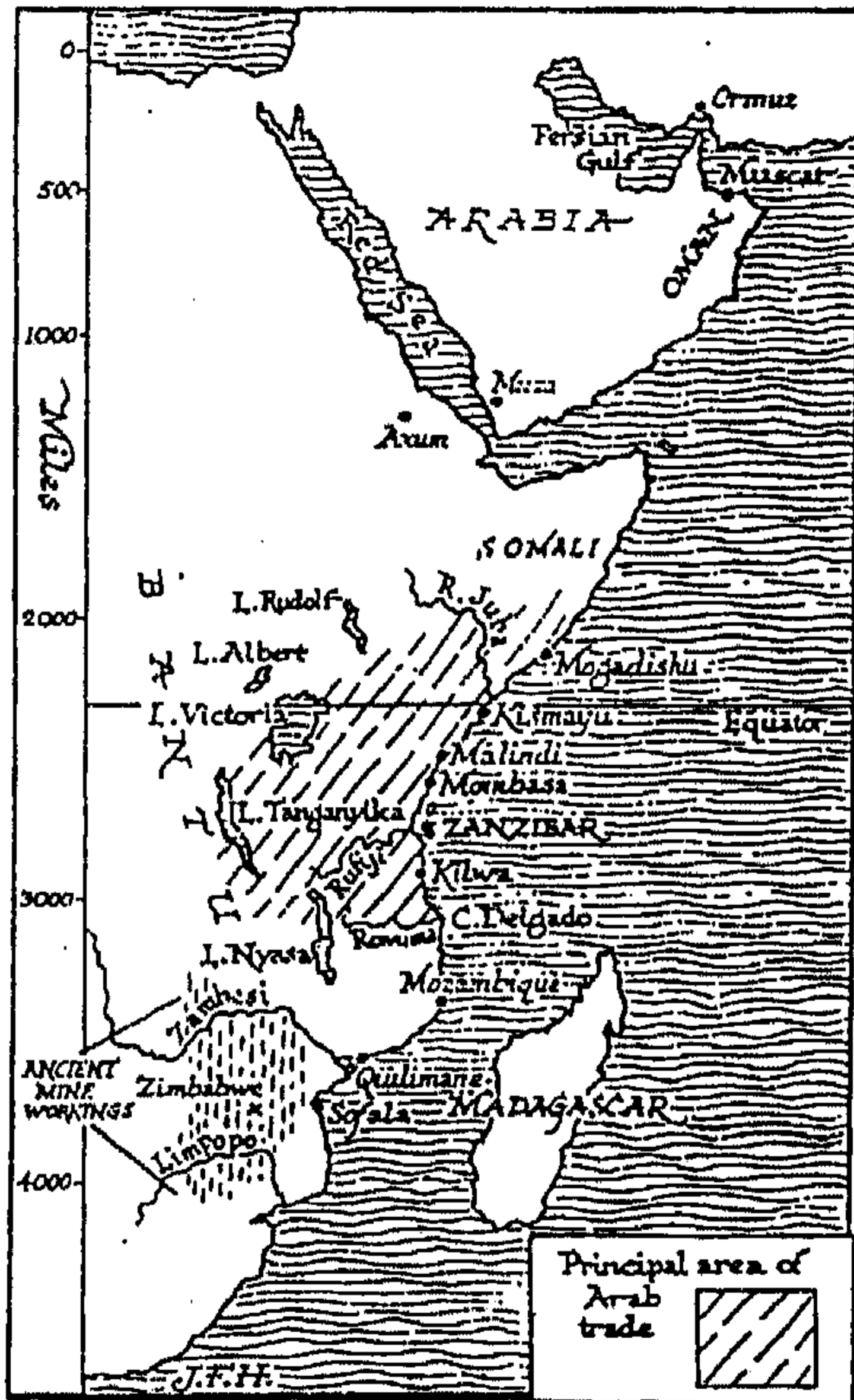
لابد أن نشير إلى الاقتراح الذى سبق أن تقدمت به ليبيا لإنشاء ولايات متحدة أفريقية يجمع دول القارة الثلاثة والخمسين فى اتحاد واحد ، وقد بحث هذا الاقتراح بالتفصيل فى مؤتمر القمة الأفريقى فى لومى (يوليو ٢٠٠٠) ووفق عليه وأرسل إلى الدول الأفريقية للمصادفة عليه، وقد وافقت عليه فعلاً أغلبية الدول الأفريقية ومن هنا يعتبر الاتجاه منعطفاً جديداً فى المسار السياسى للقارة الأفريقية فى بداية القرن الحادى والعشرين، وبالتالي فإن القارة الأفريقية تستطيع - إذا ما تم ذلك أن تقف أمام التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية الجديدة التى يمكن أن تكتسح أمامها الكيانات الصغيرة السياسية والاقتصادية فى ظل نظام العولمة.



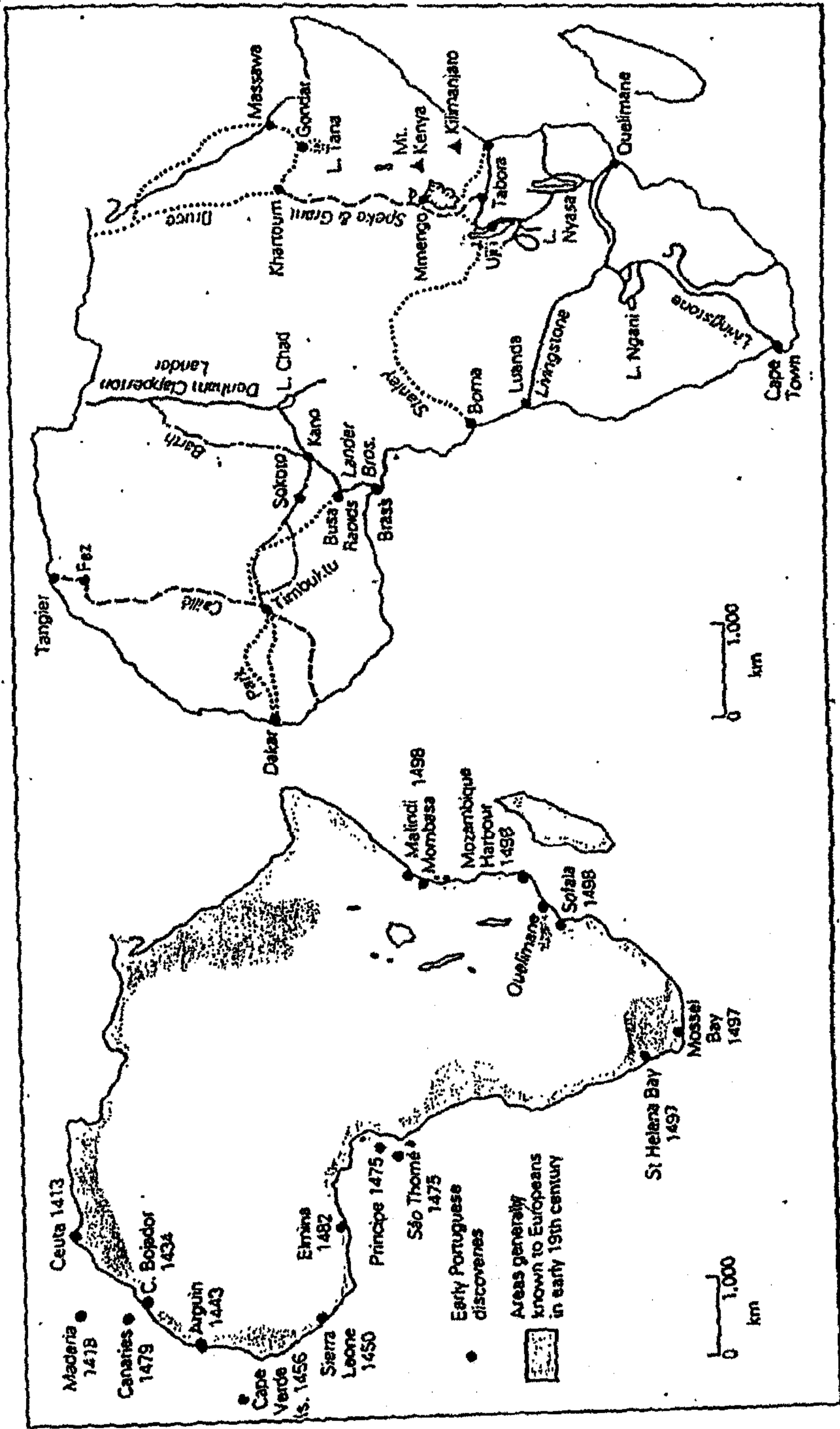
شكل (١) أهم الإمبراطوريات والدول الأفريقية الكبيرة القديمة وفترة وجودها
 Major African states and empires. The map shows the names, locations, and approximate dates of existence for the most important precolonial states.



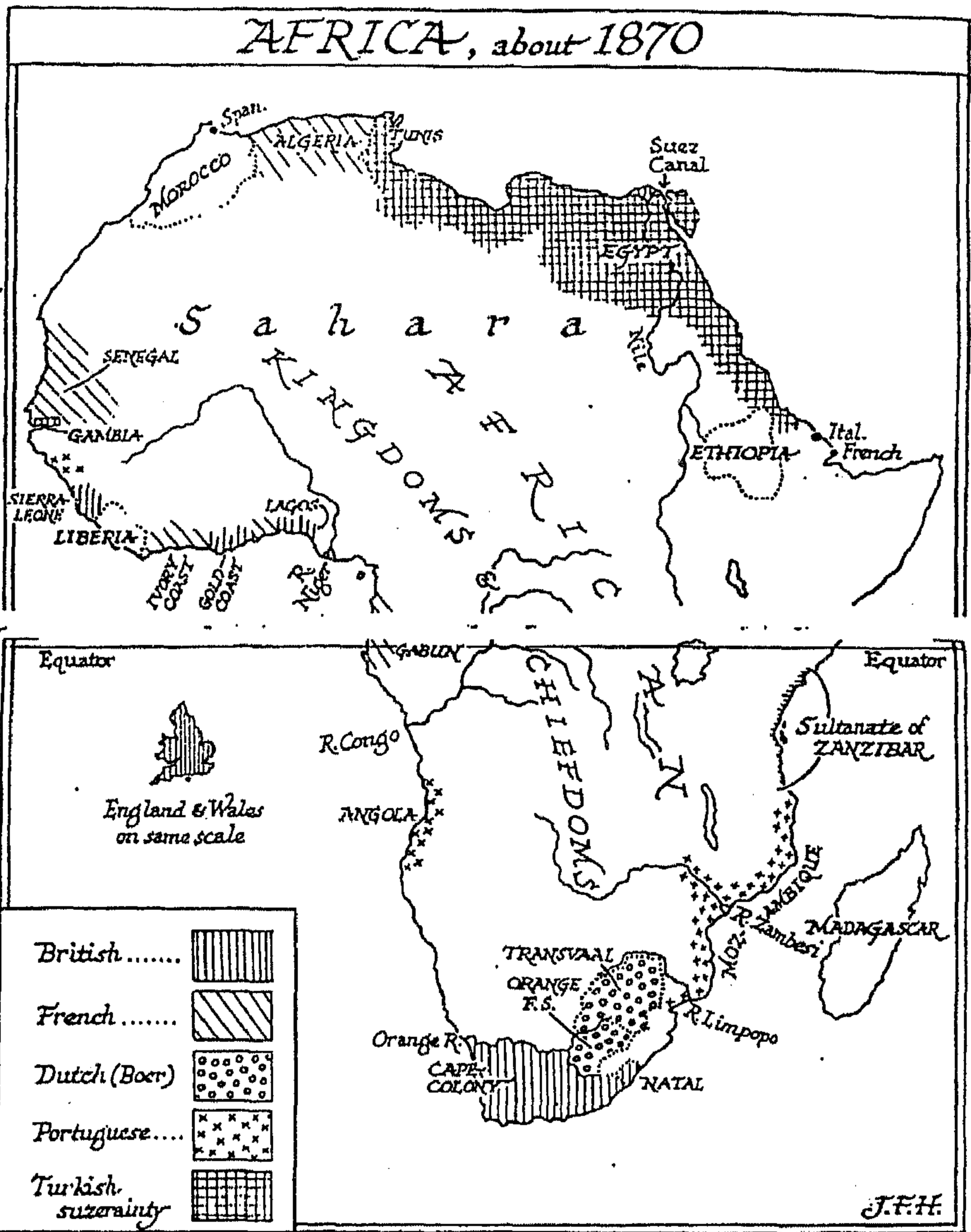
شكل (٢) تجارة الرقيق من القارة



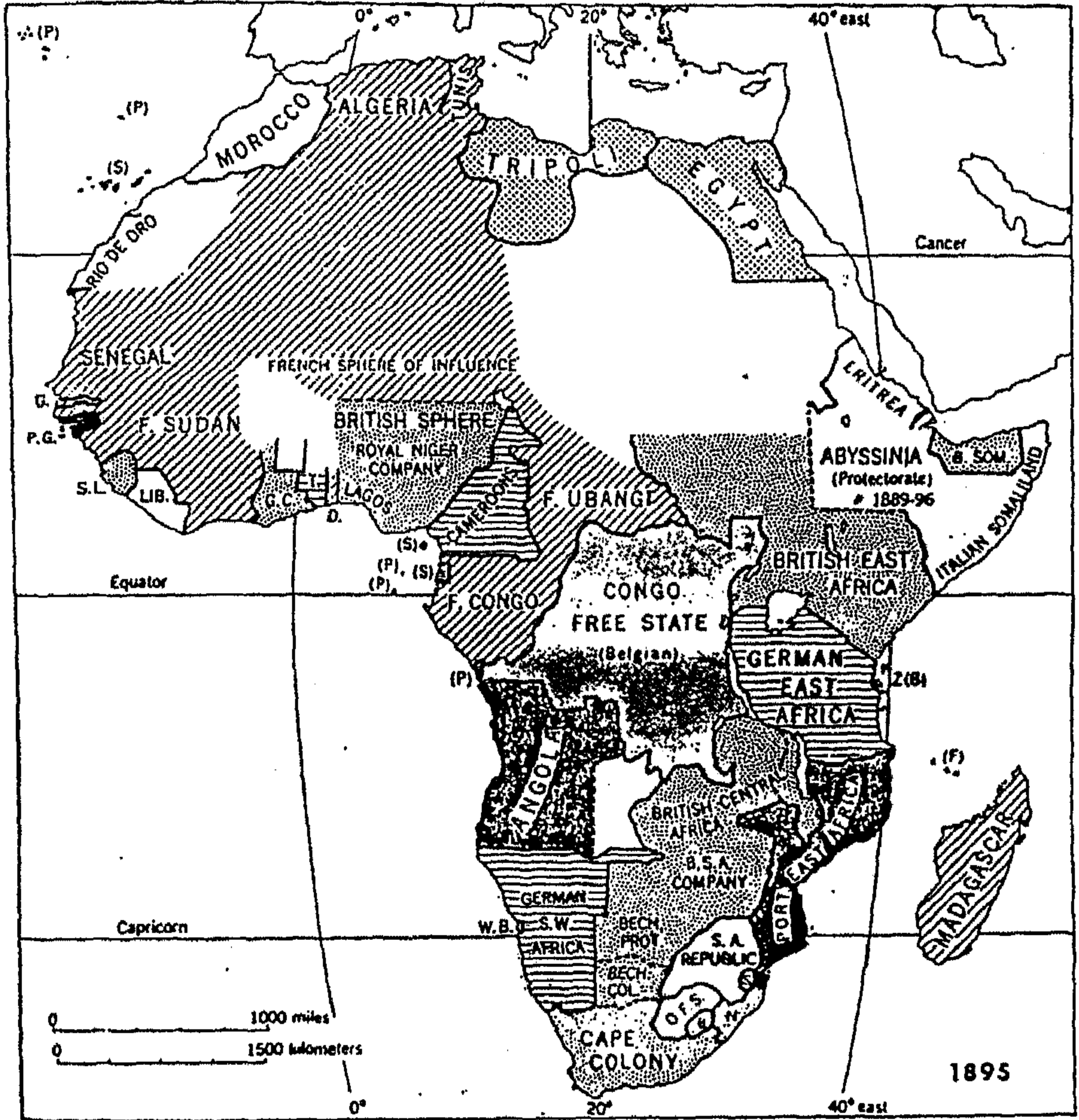
شكل (٣) تجارة العرب
مع شرق أفريقيا



شکل (۴) التفاعل الأوروبى فى أفريقيا عن طريق الكشف الجغرافى African - European penetration

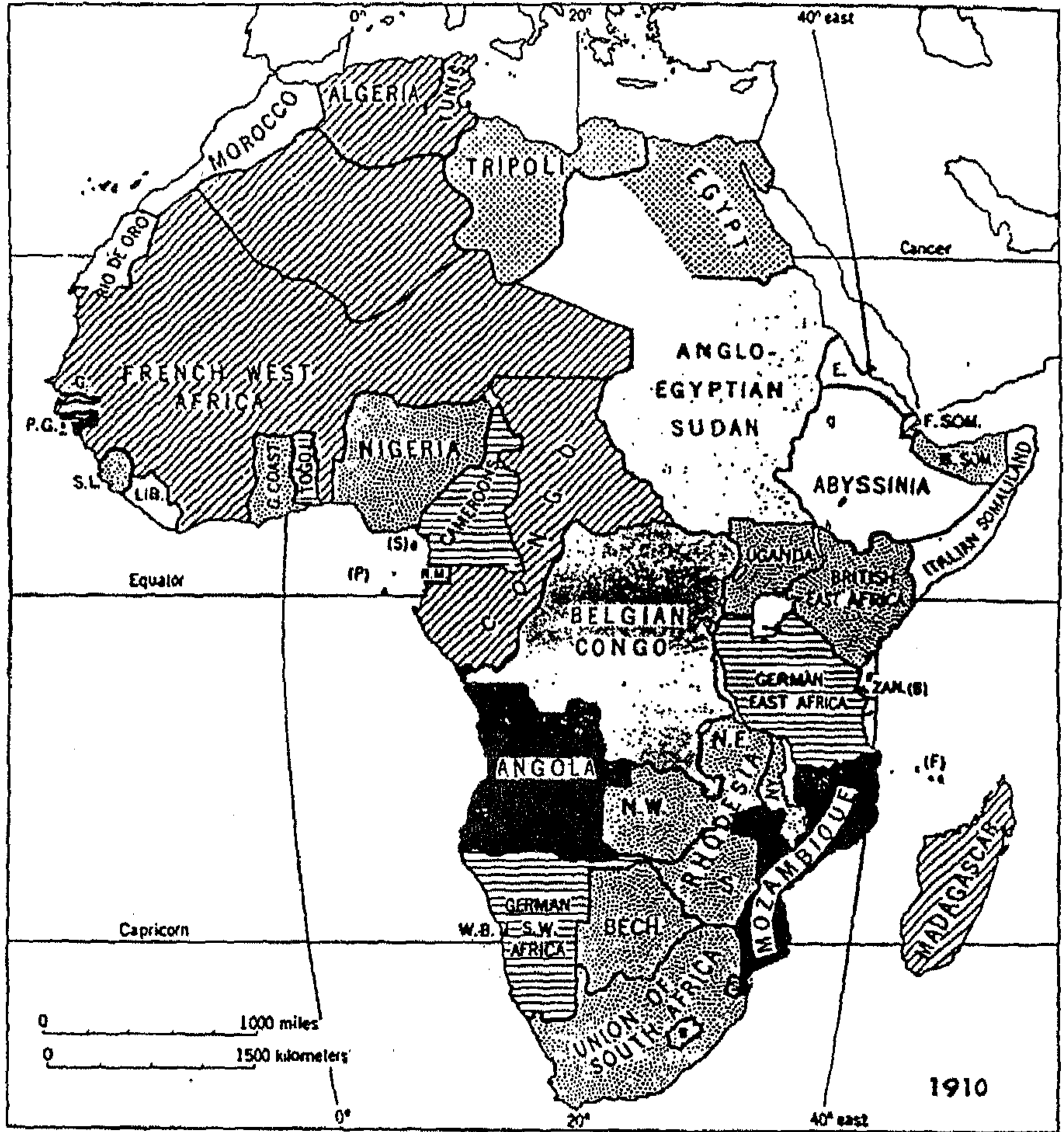


شکل (۵) وضع افریقا فی حوالی ۱۸۷۰



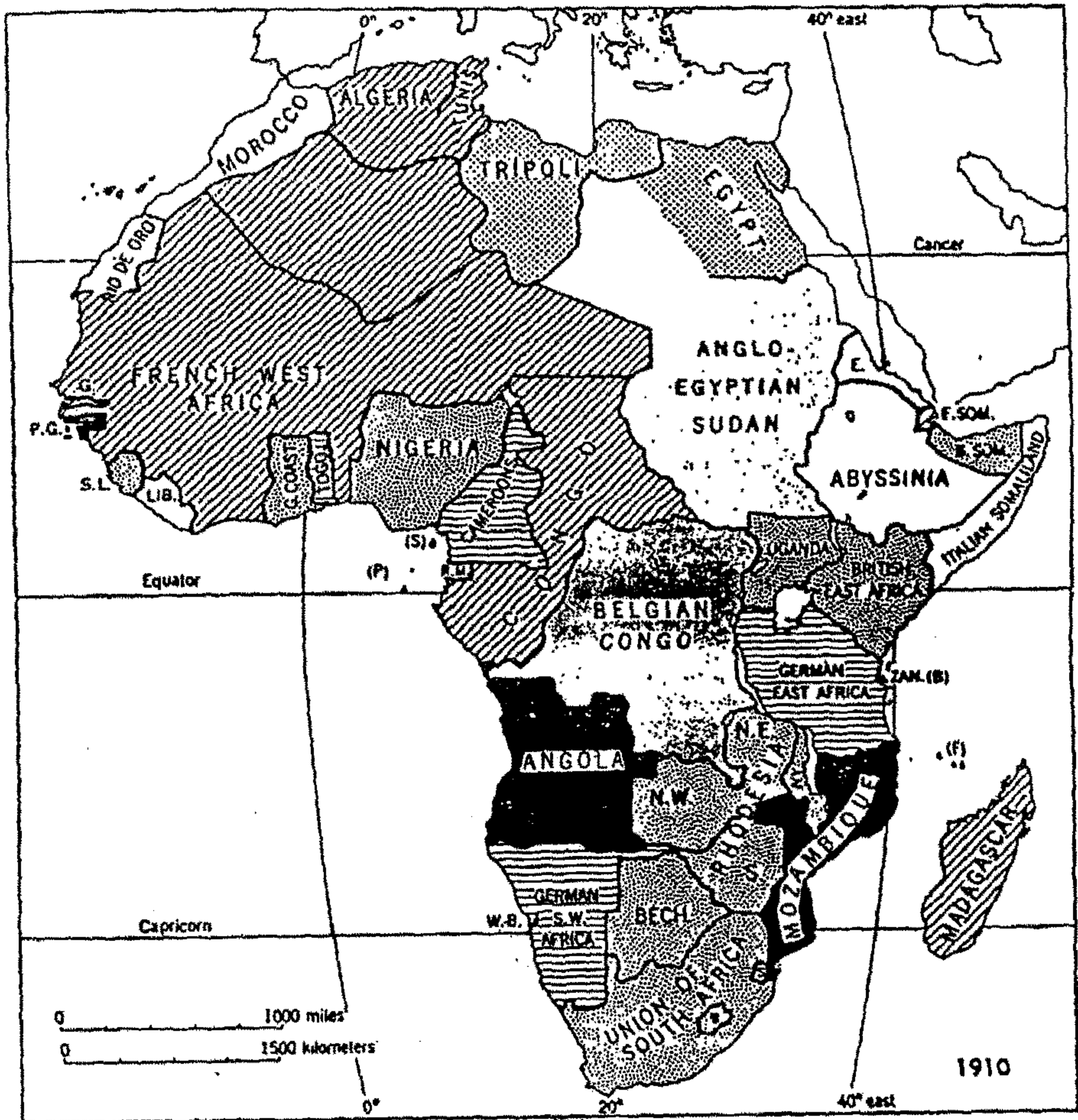
شكل (٦) أفريقيا في نهاية ١٨٩٥ وتبدو الخريطة مختلفة تماماً عما سبقها حيث تغيرت بشدة خلال عشر سنوات حيث قسمت بين القوى الأوروبية وفقاً لمؤتمر برلين (١٨٨٤) وذلك قبل اندلاع الحرب بين بريطانيا والمستوطنين البوير حيث تبدو جمهوريتهم (دولة أورانج الحرة، وجمهورية جنوب أفريقيا).

Africa at the end of 1895. This map contrasts very sharply indeed with the preceding ones and indicates that within the short space of ten years from 1885 to 1895, practically the whole of Africa had been partitioned among the leading European powers. 1895 was before the outbreak of the war between the British and the Boer settlers, whose two independent republics, the Orange Free State and the South Africa Republic, are shown unshaded.



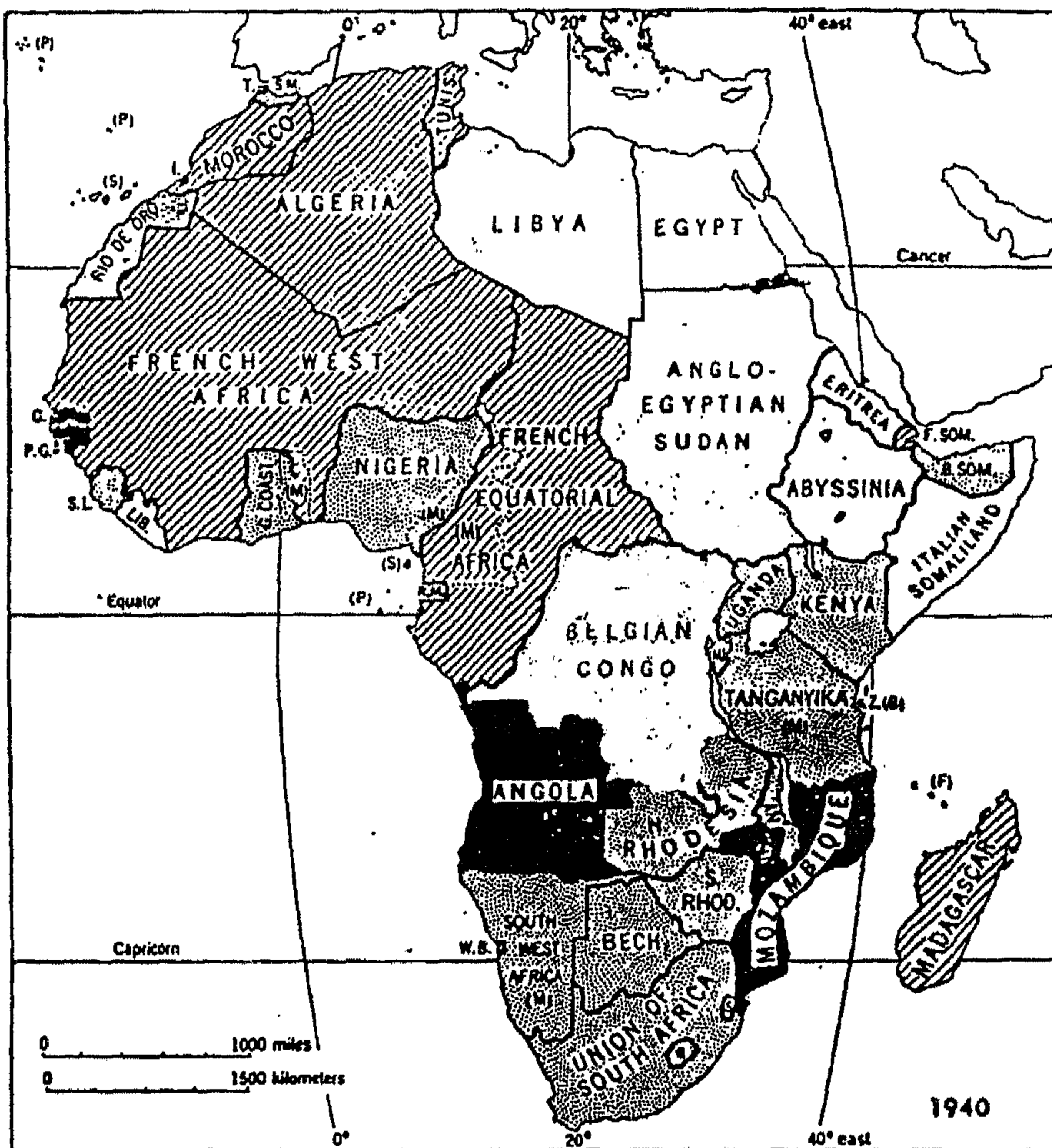
شكل (٧) في عام ١٩١٠ اتحدت أربع مستعمرات في جنوب أفريقيا مكونة اتحاد جنوب أفريقيا وألحق الكونغو إلى التاج البلجيكي وأنشئ السودان المصري-الإنجليزي لمدة عشرة سنوات.

Africa in 1910. This was the year in which the four South African colonies united to form the Union of South Africa. The Congo Free State had been annexed to the Belgian Crown as the Belgian Congo and the Anglo-Egyptian Sudan had been established for more than ten years.

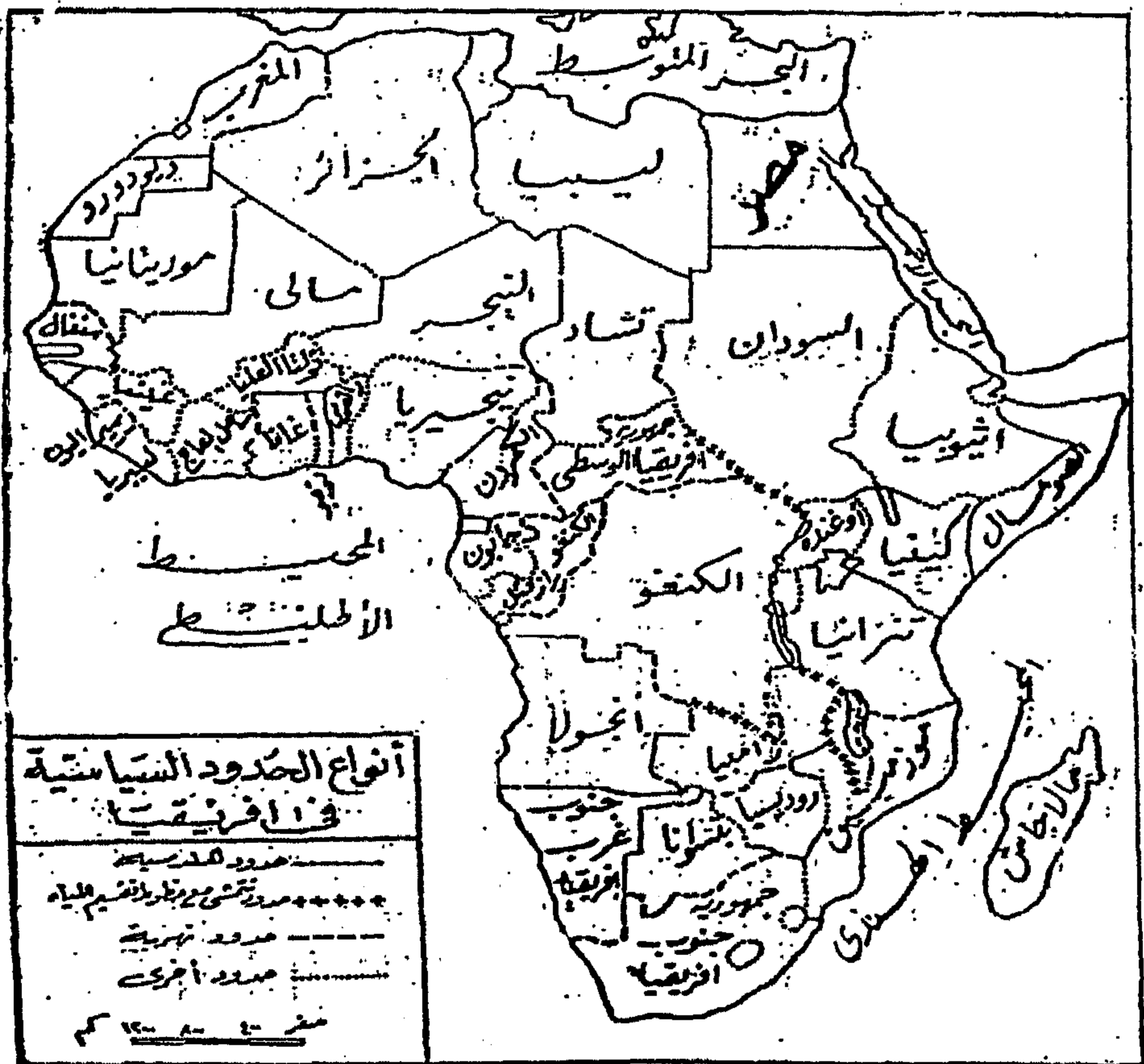


شكل (٨) أفريقيا ١٩٤٠ / ٣٩ مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت إرتريا وإثيوبيا خاضعة لإيطاليا وكذلك الصومال الإيطالي وكذلك ليبيا - وكان هناك دولتان فقط مستقلتان هما : مصر + ليبيا بالإضافة إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

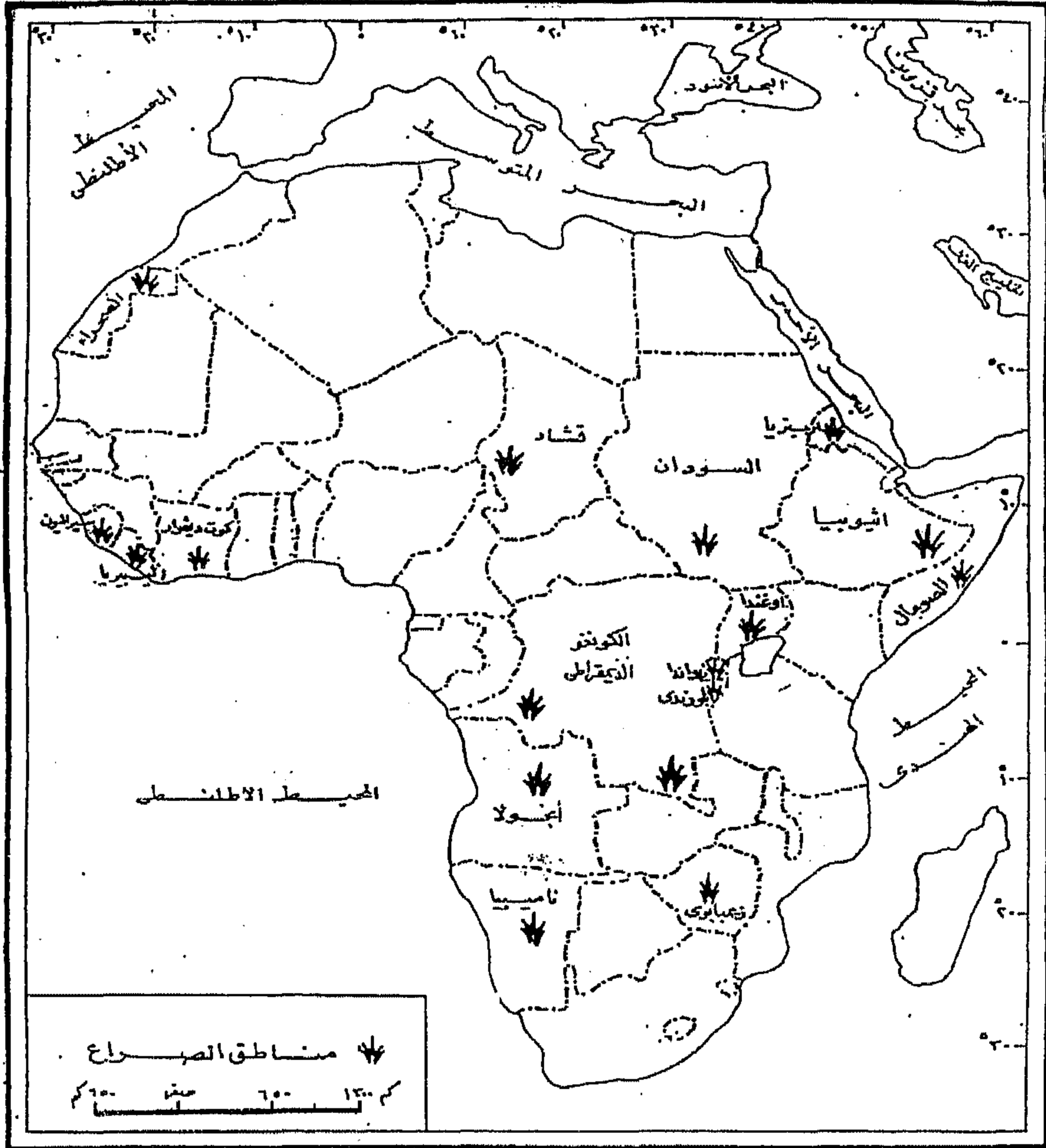
Africa in 1939-1940. At the outbreak of World War 11 the Italian Empire had come to include Abyssinia as well as Eritrea and the Somaliland together with the enlarged and redefined Libya. Only two countries in the whole of Africa (other than the Union of South Africa) are shown as independent, Egypt and Liberia .



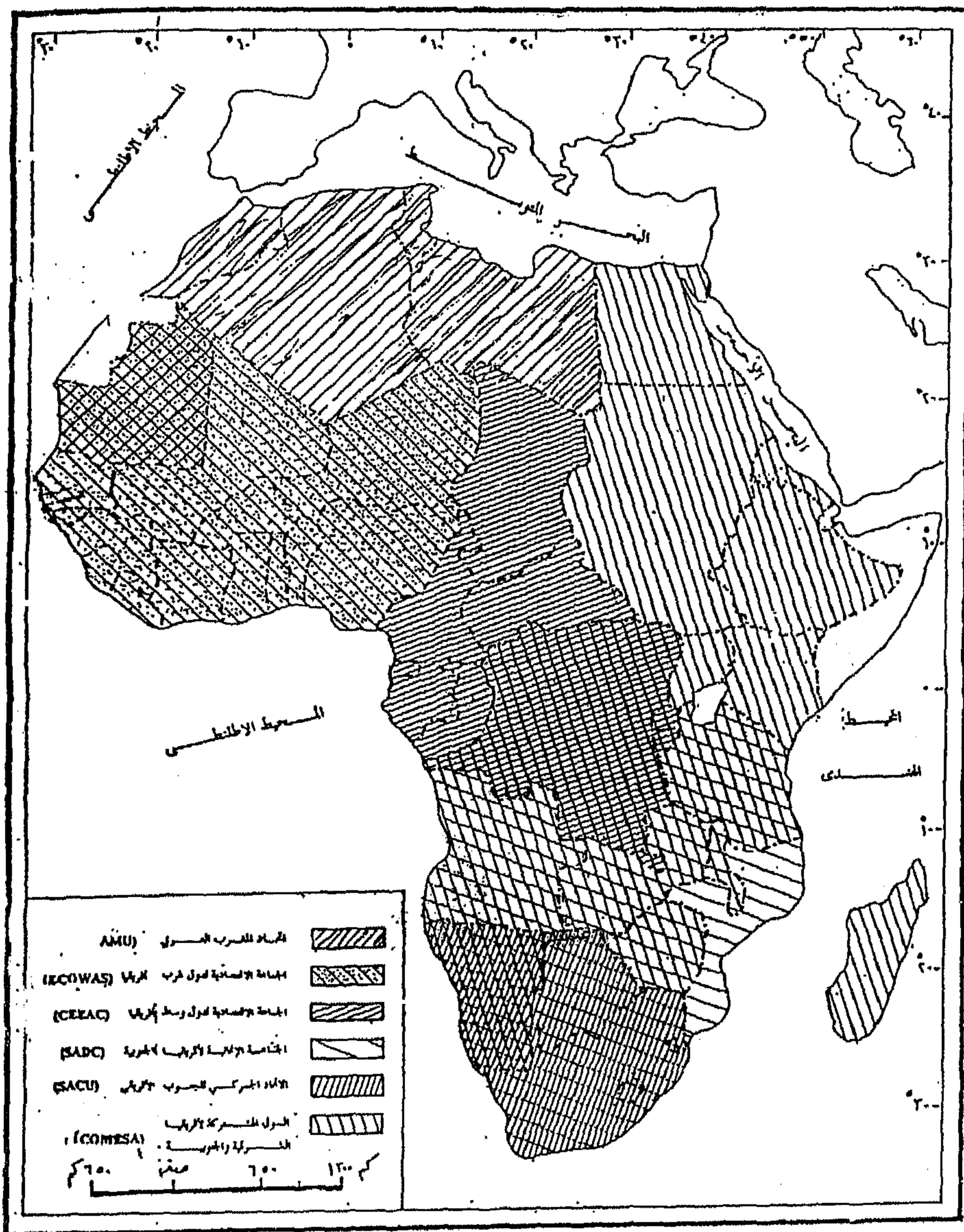
شكل رقم (٩) : الحدود السياسية في أفريقية



شكل رقم (١٠) : أنواع الحدود السياسية



شكل رقم (١١) : مناطق الصراع في أفريقيا



شكل رقم (١٢) : التجمعات الاقتصادية الرئيسية